

10,5 مليارات دينار دُفعت عبر المواقع الإلكترونية خلال أول 8 أشهر من 2026

874 ألف عملية شراء «أونلاين» يومياً في الكويت.. بـ 43,21 مليون دينار

■ 212.39 مليون عملية.. بمتوسط 36,4 ألف عملية كل ساعة و607 عمليات في الدقيقة ■ 30 ألف دينار يتم إنفاقها كل دقيقة للدفع مقابل المشتريات أو الخدمات.. أونلاين

طفرة المدفوعات الإلكترونية في الكويت

تكشف بيانات بنك الكويت المركزي عن اعتماد واسع النطاق على المواقع الإلكترونية كقناة رئيسية للإنفاق، حيث تجاوزت المدفوعات الرقمية 212 مليون عملية بقيمة إجمالية 10.5 مليارات دينار خلال أول 8 أشهر من العام.



المركزي يبني منظومة مصرفية رقمية تمتد من الدفع الآني والبنوك الرقمية إلى الذكاء الاصطناعي

الكويت تودّع «الكاش».. 85% من المدفوعات غير نقدية

يناير 2026 باعتبارها خطوة استراتيجية في تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات، كما أطلق في فبراير الماضي نظام الكويت لإدارة المزايعات (KDMS) الذي يشكل جزءاً من المرحلة الثانية لمشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات ويوفر آلية متكاملة لمعالجة وتسوية المزايعات المتعلّقة بالمعاملات المالية المنفّذة عبر أنظمة المدفوعات الوطنية فضلاً عن دعمه التحول الرقمي للمراسلات المالية ذات الصلة. ومن حصره على توفير بيئة مضمّنة للقنوات المالية الحديثة وافق البنك المركزي على إطلاق خدمة الدفع الآني ومض الأفراد في عام 2024 كما شهدت السوق الكويتية إطلاق خدمة أبّل باي عام 2022 لتصميم أبرز خدمات الدفع الرقمية العالية متاحة في السوق المحلية إلى جانب الموافقات السابق منها منذ سنوات لخدمات دفع رقمية متألّفة من بينها سامونغ باي وساهم هذا التطور في ارتفاع حصة قيم المعاملات غير النقدية من نحو 74/3 عام 2010 إلى 85/1 عام 2024 من 26 عام 2010.



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

باستخدام أحدث التقنيات
لأنه عبر تطبيقات متحركة
تتكون أنظمة القائمة، ومنذ
عام 2004 يواصل بنك الكويت
مركزي تطوير وتشغيل البنية
الحاسوبية لنظام المدفوعات في
دولة الكويت بما في ذلك نظام
الكويت الإلكتروني للمدفوعات
بين المشاركين (KASSIP) ونظام
الكويت للمقاصة الإلكترونية
للمشيكات (KECC) حيث
شهدت هذه الأنظمة توسعات
وتحديثات متواصلة أسهمت
في رفع كفاءتها التشغيلية
وتعزيز موثوقيتها وصدورها
إلى أتاحته تشغيلها في مجال
الأسبوع بما فيها أيام العطلات
اعتباراً من أول أبريل 2025.
كما قدّم البنك النسخة الثانية
من مشروع (نظام الكويت
الوطني للمدفوعات) الذي بدأ
تطويره في يناير 2024 وفي
الأسبوع لإقراره ضمن نظام الكويت
للمقاصة الآلية (KACH) في

قائم على موارد الطاقة إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وفي هذا السياق، لعب بنك الكويت المركزي دوراً محورياً في قيادة مسيرة التحول الرقمي للقطاع المصرفي عبر سلسلة من الخطوات والإجراءات التنظيمية كما أبرزها إطلاق البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) والتي تعد من الميئات الرقابية الرائدة عالمياً وتستهدف الشركات والأفراد الراغبين في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة في مجال التمويل المالي المدعومة سواء المرتبطة بأعمال الدفع الإلكتروني أو غيرها من الخدمات والمنتجات المالية المتبعة. وتهدف هذه الميئة إلى دعم المبادرات الابتكارية وتمكينها بما يخدم الاقتصاد الوطني من خلال إتاحة الفرصة للخصم الخدمات المالية المبتكرة لاختبار منتجاتها وخدماتها

كولنا: منذ تشغيل أول جهاز صرف آلي في دولة الكويت واستخدام البطاقات البلاستيكية عام 1979 بدأت مسيرة المصرف الرقمي في القطر. القصص التي رواها بنك الكويت المركزي عبر نهج استباقي قائم على تطوير أطر تنظيمية داعمة للابتكار المالي، وتعزيز ثنائي الخدمات الحديثة بما في ذلك الخدمات المصرفية الرقمية والحوسبة السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بالنسبة مع تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات والحفاظ على الاستقرار المالي. وفي ظل ما يشهده العالم من تحولات رقمية متسارعة خلال العقود الأخيرة، نتيجة الثورة الصناعية الرابعة والتطورات الهائلة في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فضلا عما ساهمت فيه جائحة فيروس كورونا من تسارع وتيرة التحول الرقمي بعدما أنتجت التجارب العالمية أن السدول الجاهزة رقيما كانت الأوفر على الحد من التداعيات الاقتصادية للعاجلة. ما تكن الكويت بعيدة عن هذه التطورات، إذ أضمت رؤيتها التخموية (كويت 2035) الهادفة إلى تعزيز مكانتها كمركز مالي وتجاري متطور من مرتكزا أساسية للنمو من اقتصاد

بيانات التضخم الأميركية تمنح المعدن الأصفر «دفعة دعم»

الذهب ينهي سبتمبر بخسارة 6%



وكالات: تراجعت أسعار الذهب (أمس)، متجهة إلى تسجيل خسارة شهرية تتجاوز 6% مع تزايد تقرب المستثمرين لبيانات التضخم الأميركية التي قد تعزز توقعات أسعار الفائدة وتحدد مسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الأشهر المقبلة.

وانخفض الذهب الفوري 0,2% إلى 4170,63 دولارا

لبنقية خلال التداول أمس، منجها إلى أكبر تراجع شهري منذ فترة، بينما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,5% إلى 4201,90 دولارا.

إنها تأمل في أن تفضي جهود الوساطة بين طهران واشنطن والفرجة، رغم غنى الرئيس الأميركي دونالد ترمب تقارير عن استعداد واشنطن لتخفيف العقوبات عن إيران والأفراج أعمال إيرانية مجمدة مقابل تقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي.

وتراجعت الفضة الفورية 0.8٪، أو 60.98 دولار الأوقية، بينما استقر البلاتين عند 1705.10 دولار، وانخفض الباديوم 0.3٪ إلى 1219.66 دولار، وتحت المعادن النادرة أيضا لتسجل خسائر شديدة.

عائداً، وكان البنك المركزي الأمريكي قد رفع أسعار الفائدة 25 نقطة أساس خلال سبتمبر الماضي.

وفي السياق نفسه، قال جون وإيمانز رئيس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، إن صناعي السياسة النقدية ربما يحتاجون إلى رفع واحد إضافي فقط لأسعار الفائدة هذا العام لإعادة التمسك إلى مساري تماشى مع هدف البنك البالغ 2 في المائة.

وعلى صعيد التطورات الجوسياسية، قالت قطر

سي تأثيرها المحتمل على
وقعت السياسة النقدية
عوائد سندات الخزينة
الدولار.

وأضاف أن قراءة أضعف
تخصص قد تدعم الذهب
تفتتح المجال لعودته إلى
نطاق بين 4200 و 4300 دولار.
بما قد تدفع قراءة أقوى
والتأثيرات السندات والدولار إلى
ارتفاع، وتعيد الضغط على
4100 مع اختبار مستوى
دولار.

وتؤدي أسعار الفائدة
ترتفع عادة إلى تقليص
الطلب على الذهب، الذي لا يدر

ويحتج الدولار بدور
 لتحقيق مكاسب شهيرة، ما
 يزيد تكلفة الذهب المقوم
 بالعملة الأميركية على حائزي
 العملات الأخرى.
 وكانت الأسواق تترقب
 أمس صدور مؤشر أسعار
 نفقات الاستهلاك الشخصي،
 المقياس المفصل لمدى
 «الاحتياطي الفيدرالي» لقياس
 التضخم، بحثاً عن مؤشرات
 على مسار أسعار الفائدة.
 وقال توني ساج، الرئيس
 التنفيذي لشركة «كريتيكال
 ميتالز»، إن بيانات نفقات
 الاستهلاك الشخصي ستكون
 «اختباراً مهماً للذهب».

59,8 مليار سهم متداول.. والقيمة السوقية تتماسك فوق 52,5 مليار دينار رغم تقلبات الأسواق

15,6 مليار دينار سيولة بورصة الكويت في 9 أشهر

السيولة المتداولة خلال الربع، رغم أن حجم الأسهم المتداولة فيها جاء أقل من السوق الرئيسي.

2,6 مليار دينار للسوق الرئيسي

في المقابل، استقطب السوق الرئيسي نحو 2,6 مليار دينار من سيولة الربع الثالث، عبر تداول 13,672 مليار سهم وتنفيد 888,59 ألف صفقة، فيما بلغت القيمة السوقية لأسهمه نحو 9,167 مليارات دينار، وأغلق مؤشره 9094,64 نقطة. واستحوذ السوق الرئيسي على نحو 61,8% من إجمالي كمية الأسهم المتداولة و59,4% من عدد الصفقات خلال الربع الثالث، مقابل استحواذ السوق الأول على الحصة الأكبر من قيمة التداولات، في انعكاس لاختلاف طبيعة النشاط بين الأسهم القيادية مرتفعة القيمة والأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات والصفقات.

وبذلك أنهت بورصة الكويت أول تسعة أشهر من 2026 بسببولة تجاوزت 15,6 مليار دينار وقيمة سوقية تفوق 52,5 مليارات، فيما أظهرت حركة التداول استمرار توزيع النشاط بين ثقل السوق الأول من حيث القيمة والسيولة، وزخم السوق الرئيسي من حيث أحجام الأسهم وعدد الصفقات.



وعلى مستوى الربع الثالث وحده، بلغت السيولة المتداولة نحو 5,824 مليارات دينار، موزعة على 2,111 مليون سهم من خلال 1,497 مليون صفقة، فيما استقرت القيمة السوقية بنهاية سبتمبر عند 52,582 مليار دينار.

وأنهى مؤشر السوق الربع الثالث عند 8779 نقطة، وسط نشاط امتد بين مكونات السوق الأول والأسهم المدرجة في السوق الرئيسي، مع تنوع تحركات المستثمرين بين بناء المراكز والاستفادة من التحركات السعريّة.

3,223 مليارات دينار للسوق الأول

واستحوذ السوق الأول على نحو 3,223 مليار دينار، بما يمثل نحو 55,3% من سيولة الربع الثالث، عبر تداول 8,439 مليارات سهم وتنفيذ 608,537 ألف صفقة.

وبلغت القيمة الرأسمالية للمشاركات المدرجة في السوق الأول 43,415 مليار دينار، بما يعادل نحو 82,6% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، فيما أنهى مؤشر السوق الأول الفترة عند 9167,93 نقطة.

وتبرز هذه الأرقام استمرار الوزن الكبير للأسهم القيادية في هيكل السوق، إذ استقطبت أكثر من نصف

علي إبراهيم

أظهرت بيانات تداولات بورصة الكويت خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026 ملاحظة السوق على مستويات مرتفعة من النشاط، رغم ما شهدته المنطقة والأسواق العالمية من تطورات جيوسياسية واقتصادية، إذ بلغت السيولة المتداولة نحو 15,64 مليار دينار، جرى من خلالها تداول نحو 59,82 مليار سهم، بما يعكس استمرار الحركة النشطة بين الأسهم القيادية وأسهم السوق الرئيسي.

وبنهاية سبتمبر، بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة نحو 52,58 مليار دينار، مقارنة بـ 53,18 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2025، بانخفاض قدره نحو 605,2 ملايين دينار، بما يعادل 1,14٪، لتبقى القيمة السوقية فوق مستوى 52,5 مليار دينار رغم التقلبات التي أحاطت بالأسواق خلال الفترة.

وجاء النشاط خلال الأشهر التسعة مدفوعاً باستمرار عمليات بناء وإعادة توزيع المراكز الاستثمارية، إلى جانب التداولات قصيرة الأجل، فيما بلغ إجمالي عدد الصفقات خلال الفترة نحو 3,967 ملايين صفقة، وفق تجميع بيانات الأربع الفئات.